القرار رقم AGN/59/RES/2 الموضوع: تعزيز دور الأمانة العامة في التنسيق الدولي للنشاطات المتعلقة بمكافحة الاتجار في المخدرات	تصنيف هذا القرار: نسخة من تصنيف التسلسل الزمني لعام 1990 نسخة من تصنيف المواضيع في باب: الباب الفرعي:

نص القرار

إن الجمعية العامة للـ م د ش ج ـ انتربول المنعقدة في دورتها الـ 59 في أوتاوا من 27 أيلول/سبتمبر الى 3 تشرين الأول/أكتوبر 1990 ،

إذ تضع في اعتبارها القلق الدولي بسبب التزايد المستمر للجرائم الدولية ذات الصلة بالمخدرات،

وإذ تلاحظ التنوع والتعقد والعنف وسرعة التحرك الذي يتميز به المهربون الدوليون ومجموعات التهريب،

وإذ تلاحظ أيضا تنامي أهمية جمع وتحليل المعلومات لدعم التحقيقات الدولية ذات الصلة بالمخدرات،

وإذ تضع في اعتبارها أن هناك إذن الآن حاجة لتعزيز المهام التي يضطلع بها الموظفون المعينون في شعبة المخدرات،

وإذ تدرك تغيّر مستلزمات الدعم التحقيقي للمكاتب المركزية الوطنية،

تطلب من الأمانة العامة ما يلي:

- استحداث وحفظ أشكال من معلومات الاستخبار التكتيكية، فضلا عن معلومات الاستخبار الاستراتيجية المتزايدة، لكي يغدو من الممكن معاملة المعلومات التي بحوزة الأمانة العامة والتي تستكمل نتيجة للجمع الفعّال للبيانات الذي تقوم به البلدان الأعضاء، وحتى يُصار الى تحليل هذه البيانات فيما بعد لإنماء تصورات شرطية عن أعمال مكافحة جرائم المخدرات في بلدان الإنتاج والمرور والاستهلاك،

- القيام بعمل ميداني لجمع المعلومات الاستخبارية ذات الصلة بالتحقيقات، انطلاقا من قاعدة البيانات التي تحتفظ بها الامانة العامة ـ والتي تمون عن طريق جمع معلومات إضافية ترد من البلدان الأعضاء ـ وذلك لغرض تحضير وتحليل وتقييم التقارير التي تساعد على كشف حلقات المخدرات الدولية وأعضائها، فضلا عن المباشرة بالتحقيقات الأولية ودعمها في البلدان الأعضاء المعنية،

- تشجيع التبادل الفعّال لمعلومات الاستخبار، ودعم التحقيقات الدولية المتعلقة بالمخدرات، بما فيها كشف الأرباح غير المشروعة المتأتية عن المخدرات، عن طريق الاتصال والتشاور المعززين،

- تنسيق التحقيقات الدولية والعمليات الشرطية عبر الحدود بموافقة البلدان المعنية،

- تكييف العمل الذي تضطلع به شعبة المخدرات مع هذه الأهداف، وكذلك دعم عمل الأمانة العامة بشأن غسل الأموال وذلك فيما يتعلق بعدد العاملين والمعدات،

تدعو البلدان الأعضاء، انطلاقا من القرارات التي سبق اعتمادها، الى:

- تسهيل توسيع الوحدات المعنية في الأمانة العامة، بتعزيز إمكاناتها البشرية والمادية،

- تزويد الأمانة العامة بجميع المعلومات (ذات الصلة بمراقبة المخدرات وغسل الأموال) والتي يستلزمها تنفيذ هذه التدابير،

- توسيع خدماتها الوطنية ضمن منظور ضمان القيام بعمل فعّال في مجال إنفاذ القانون بالتعاون مع الأمانة العامة.